

Distr.: General
13 January 2016
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٤٧، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في موعد أقصاه دورتها السبعون، تقريراً مرحلياً عن تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ وعن التوصيات المنبثقة عن الاستعراض اللاحق للعاصفة ساندي.

وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة معلومات عن الخطوات المتخذة لتوسيع نطاق نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ ليشمل المكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية، والبعثات الميدانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج المشاركة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

250116 220116 16-00403 (A)



ويتضمن التقرير معلومات أساسية عن الرؤية المتوخاة لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ وموجزا لما قد يكون للنظام من أثر على قدرة المنظمة على الوقاية من الأزمات والاستعداد والتصدي لها والتعافي منها. ويركز أساسا على حالة تنفيذ النظام في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، والمكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية، والبعثات الميدانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج المشاركة.

ويتضمن التقرير أيضا معلومات مستكملة عن التنفيذ التام للتوصيات المنبثقة عن الاستعراض اللاحق لعاصفة ساندي.

ويطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علما بهذا التقرير.

أولا - معلومات أساسية

١ - في الجزء الثالث من قرارها ٢٤٧/٦٨ بء، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مرحلياً عن تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، يتضمن معلومات عن الخطوات المتخذة لتوسيع نطاق النظام ليشمل الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج. ويُقدّم هذا التقرير عملاً بذلك الطلب.

٢ - وقد أثبتت العاصفة ساندي الضعف الذي تتسم به عمليات المنظمة أمام هذه الأحداث المعطّلة لسير العمل، والذي من المحتمل أن يؤدي إلى فقدان النظم الأساسية. فقد شكّلت مواجهة الأمانة العامة للأمم المتحدة للآثار التي خلفتها العاصفة ساندي على عمليات المقرر تذكيراً بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات جماعية منسقة على جميع المستويات من أجل مواجهة حالات الطوارئ، بهدف حماية الأفراد والأصول وتمكين المنظمة من الاستمرار في تنفيذ ولاياتها.

٣ - ويرد في الفقرات التالية موجز لأهداف نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ والنهج العام المتبع فيه بغية توفير لمحة عامة مقتضبة عن النظام. وترد السياسة العامة للنظام بالتفصيل في تقريرين سابقين للأمين العام. (A/67/266 و A/66/516)

٤ - ويعكس نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ الحاجة المشتركة إلى:

(أ) وضع إطار يبيّن العلاقات بين العناصر التي تشكّل الصورة العامة لإدارة حالات الطوارئ؛

(ب) تحسين إدارة مخاطر التشغيل؛

(ج) جهود الدعم على مستوى المكاتب الميدانية لتنفيذ برامج إدارة حالات الطوارئ عن طريق اعتماد نظام موحد يتيح للمكاتب الاستفادة من قدرات بعضها البعض ومواءمة أنشطتها مع مبادئ مشتركة.

٥ - وقد تطورت ممارسة الأمم المتحدة في مجال إدارة حالات الطوارئ وتكيفت مع المخاطر المتغيرة باستمرار في بيئة تزداد تعقيداً. فقد وسّعت المنظمة نطاق إدارتها لحالات الطوارئ ليشمل استمرارية الأعمال في إطار مواجهة التهديد الذي شكله وباء الإنفلونزا على الصعيد العالمي في بداية القرن الجديد؛ والاستجابة في حالات الطوارئ الطبية وتقديم الدعم إلى الناجين وأسره في أعقاب الآثار المدمّرة للزلازل الذي أصاب هايتي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛ وشؤون الاتصالات في حالات الأزمات، مما يعكس أهميتها البالغة

باعتبارها دروساً مستخلصة من جهود التصدي للعاصفة ساندي. ويمثل نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ أحدث مرحلة من مراحل نهج المنظمة إزاء إدارة حالات الطوارئ، إذ أنه يربط بين أساليب التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها، استناداً إلى المخاطر، عبر السلسلة المتصلة من عناصر التأهب للطوارئ والوقاية منها والتصدي لها والتعافي منها.

٦ - أما عناصر النظام - إدارة الأزمات وإدارة الأمن واستمرارية الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاستجابة في حالات الطوارئ الطبية وشؤون الاتصالات خلال الأزمات وتقديم الدعم إلى الموظفين والناجين وأسرتهم وإدارة السجلات الحيوية والمباني - فهي عناصر تستند إلى أساس وهدف مشتركين يتمثلان في تحسين إدارة المخاطر التي قد تعطل عمليات المنظمة. وعادة ما تكون مخاطر التشغيل هذه، التي تُعرّف بأنها خطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن عيب أو فشل في العمليات الداخلية أو لدى الأشخاص أو النظم، أو عن أحداث خارجية^(١)، مخاطر معقدة وتتطلب عملاً مشتركاً لإدارتها بفعالية. ويسهم النظام في إدارة مخاطر التشغيل بفعالية عن طريق إعطاء الأولوية للتهديدات عن طريق إجراء تقييم مشترك للمخاطر ثم موازنة الجهود بهدف الاشتراك في الوقاية منها والتخفيف من حدتها في إطار هيكل حوكمة مشترك. ويقلل هيكل الحوكمة المشترك من احتمال نقل المخاطر الداخلية بشكل عرضي. ويتيح هيكل حوكمة مشترك أيضاً تسهيل التنفيذ في المكاتب دون تخصيص موارد لذلك.

٧ - وحتى الآن، لم يعكس وصف النظام بشكل كاف إدارة المباني والسجلات. إلا أن هذه الخدمات كانت دائماً جزءاً من جهود إدارة حالات الطوارئ الرامية إلى الحفاظ على الأصول المادية وتوفير المشورة التقنية بشأن إدارة السجلات، على النحو التالي:

(أ) إدارة المباني: تدعم قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ من خلال تصميم الهياكل الأساسية وتخطيط الحيز على نحو سليم، مما يقلل من احتمال التعطيل التشغيلي إلى أدنى حد، ويكفل مواصلة الصيانة الاستباقية للأصول المادية ونظم سلامة الأشخاص، ونشر الموظفين التقنيين والمتعاقدين استجابة لحالات الطوارئ والتنسيق مع إدارة المباني في الأماكن المستأجرة؛

(ب) إدارة السجلات: تعتبر إمكانية الوصول إلى السجلات الورقية والإلكترونية وحمايتها أمراً يندرج في صميم دعم عملية اتخاذ القرارات وحماية مصالح الأمم المتحدة خلال

(١) التعريف مستمد من لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف.

جميع أنواع حالات الطوارئ. وتكفل الممارسات السليمة في إدارة السجلات أن تظل السجلات متاحة للاطلاع عليها ومحمية وذات حجية في جميع الأوقات. وتوفر إدارة السجلات أيضا إطارا مناسباً لتحديد وحماية السجلات الحيوية، وهي مجموعة فرعية من السجلات أنشأها الأمم المتحدة للحفاظ على العمليات الحرجة (مثل الرسوم الهندسية للمباني) والوفاء بالتزامات الأمم المتحدة الأساسية (مثل معلومات كشف المرتبات) في حالات الطوارئ.

ثانيا - الرؤية المتوخاة لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ

٨ - يمثل نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ إطارا شاملا لإدارة حالات الطوارئ يربط بين الجهات الفاعلة والأنشطة في شتى مناحي التأهب والوقاية والتصدي والتعافي ويتألف من العمليات التالية:

- وضع السياسات والخطط
- تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها
- الإلمام بالحالة السائدة
- اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الأزمات وتنفيذ العمليات وتنسيقها
- تعافي الناس واسترداد الأصول وإعادة تشكيل أساليب تصريف الأعمال
- استعراض الإجراءات واستجلاء الدروس لتحسين العمليات
- التنفيذ والتدريب
- تطبيق الدروس المستفادة

٩ - ويضم النظام هيئات متكاملة لاتخاذ القرارات وتنسيق العمليات، تربط بين العناصر الأساسية لكفالة أن تُنفذ العمليات في الوقت المناسب وبطريقة متسقة. ويرد في الشكل ١ أدناه تمثيل بياني للنظام مفصلاً بحسب مراحل إدارة حالات الطوارئ وعملياتها.

الشكل ١

نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ



١٠ - واستناداً إلى عملية التعلم والتحسين المستمرين ذات الطابع المتكرر وتمكين الموظفين من تكييف التنفيذ حسبما تملّيه الظروف المحلية، تتمثل مبادئ النظام في ما يلي:

(أ) التخطيط والممارسة استناداً إلى المخاطر - تستند خطط مراكز العمل لإدارة حالات الطوارئ إلى تقييم مشترك للمخاطر التي قد تعطل العمليات، وذلك تمشياً مع السياسات والمبادئ التوجيهية القائمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) التوحيد المرن - تُحدّد الأدوار والمسؤوليات والممارسات الأساسية تمشياً مع السياق المحلي، مع الاستفادة من الموارد والعمليات الموجودة؛

(ج) التنفيذ المتكامل والمنسق - تُنفّذ عناصر التغيير من حيث التخطيط والهيكل والسلوك بالتنسيق مع الدول الأعضاء وسلطات البلد المضيف وشركاء أساسيين آخرين؛

(د) الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من التعلم المؤسسي - تُحدد الدروس المستفادة خلال الاختبار ويجري تحديد التنفيذ وتسجيله وتبادله.

١١ - ويمثل تنفيذ النهج العام لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ تغييراً محدثاً للتحوّل في إدارة المنظمة للمخاطر في حالات الطوارئ. وينسجم هذا التغيير مع الاتجاه العالمي نحو الأخذ بنهج أشمل فيما يتعلق بإدارة مخاطر التشغيل^(٢). وتسعى الأمم المتحدة وكيانات النظام الموحد المشاركة إلى تعزيز القدرة على ضمان سلامة وأمن الموظفين

(٢) انظر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، *Global Assessment Report on Disaster Risk*

.Reduction 2013 (New York, 2013), p. 186

والأصول وتنفيذ الولايات بالرغم من الأحداث المعطلة لسير العمل، وذلك بكفالة اتساق عملية إدارة حالات الطوارئ وفقا للسياسة العامة للنظام على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٢- ويمثل نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ طريقة منظمة لتنسيق مختلف العناصر الرئيسية داخل كيانات النظام الموحد للأمم المتحدة وفيما بينها. ويستطيع النظام، بفضل النهج العام الذي يتبعه، أن يحقق مكاسب من حيث الفعالية والتآزر وأن يكفل الاستخدام الأفضل لموارده.

ثالثا - التقدم المحرز في التنفيذ

١٣- تعتبر الموافقة على الأخذ بالسياسة العامة لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في النظام الموحد للأمم المتحدة تطورا هاما في الجهود الرامية إلى تنفيذه. وقد وافقت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على هذه السياسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ومن ثم أقرها المجلس في دورته المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ودخلت حيز النفاذ في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١٤- وشكلت الأمم المتحدة وكيانات النظام الموحد المشاركة فريقا عاملا مشتركا بين الإدارات وبين الوكالات يتألف من ممثلين عن الإدارات في الأمانة العامة والمكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية، والوكالات والصناديق والبرامج. ويترأس الفريق العامل الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية الذي فوض هذه المسؤولية إلى رئيس الوحدة المعنية باستمرارية الأعمال.

١٥- ووضع الفريق العامل استراتيجية تنفيذ تتألف من مؤشرات أداء رئيسية ونظام يفرض عملية تعهد وتمرين واستعراض لازمة لجميع خطط التأهب والاستجابة في حالات الطوارئ.

١٦- وتوفر مؤشرات الأداء الرئيسية معايير مرجعية تساعد في قياس النجاح المحقق في التنفيذ في المجالات التالية:

(أ) السياسة العامة؛

(ب) الحوكمة؛

(ج) التعهد والتمرين والاستعراض؛

(د) إدارة المخاطر؛

(هـ) التخطيط.

١٧ - والمهدف من نظام التعهد والتنفيذ والاستعراض هو كفالة أن تعكس القدرة على إدارة حالات الطوارئ طابع المنظمة التي تدعها ونطاقها ودرجة تعقيدها، وأن تكون جاهزة ودقيقة وكاملة وأن تُتخذ الإجراءات لتحسين قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ باستمرار^(٣) وأن تدمج جميع عناصر النظام.

١٨ - ويتوخى برنامج التعهد والتمرين والاستعراض تحقيق ما يلي:

(أ) التمرين على جميع جوانب الاستجابة للحوادث واستعادة القدرة على العمل بعد وقوعها؛

(ب) تحديث خطط إدارة حالات الطوارئ؛

(ج) تعهد الوثائق اللازمة، مثل الاستعراضات اللاحقة للأحداث، وتوزيعها على المكاتب المناسبة في الوقت المناسب؛

(د) تقييم القدرات القائمة لإدارة حالات الطوارئ أو عدم توفرها واستخدام هذا التقييم كأساس لعملية التعلم المستمر الدورية.

التنفيذ داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة

١٩ - طلب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية من كل مركز من مراكز العمل التابعة للأمانة العامة أن يُعيّن مدير مشروع يقود عملية تنفيذ النظام محليا ومواءمة خطط إدارة حالات الطوارئ. كما وفر النظام أيضا التوجيه للخطوات المختلفة اللازمة لتنفيذه بنجاح، ومنها ما يلي:

(أ) إجراء تقييم متكامل مشترك للمخاطر التي قد تعطل العمليات وتنفيذ إجراءات منسقة للوقاية من المخاطر والتخفيف من حدتها تمشيا مع السياسات والمبادئ التوجيهية القائمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) إقامة عملية لاتخاذ القرارات وتنسيق العمليات تكون متكاملة وذات طابع مركزي؛

(ج) مواءمة جميع الخطط الضرورية لإدارة الأزمات وحالات الطوارئ؛

(د) تيسير نظام للتعهد والتمرين والتدريب؛

(هـ) تطبيق مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس التقدم الذي تحرزه المنظمة في تنفيذ النظام.

(٣) Business Continuity Institute, Good Practice Guidelines (2013).

التنفيذ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك

٢٠ - أحرز مقر الأمم المتحدة تقدماً هاماً في الامتثال لمؤشرات الأداء الرئيسية:

(أ) السياسة العامة: منذ عام ٢٠١٣، دأب مقر الأمم المتحدة على تنفيذ ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٥٤ ألف بشأن نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، الذي يدمج جميع أدوات التخطيط ذات الصلة لإدارة الطوارئ. وتوخياً لنشر هذه السياسة على عموم الموظفين، يجري حالياً إعداد نشرة للأمين العام؛

(ب) الحوكمة: عُيّن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية قيماً على مشروع النظام، تحت إشراف فريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ^(٤) وفوض وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية هذه المسؤولية إلى الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية. وخلال السنة الماضية، عُزز هيكل الحوكمة، الذي يشمل فريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ وفريق إدارة الأزمات، من خلال إنشاء مركز عمليات الطوارئ.

(ج) التعهد والتميز: قدم عدد من الأنشطة إلى الموظفين وأسرههم، تتراوح بين تقديم الدعم للموظفين في الانتقال إلى بلدان أخرى في حال وقوع أزمة صحية عامة وإتاحة كتب عن التأهب للطوارئ، توجد أيضاً على الإنترنت. وقدمت أيضاً فرص متعددة للتعلم، سواء عن طريق الإنترنت أم بواسطة التدريب المباشر، تراوحت بين دورات تدريبية تقنية عن إدارة حالات الطوارئ وحلقات عمل عن المهارات الشخصية للمستجيبين للأزمات والمديرين ودورات توجيهية لمسؤولي التنسيق في الإدارات بشأن طريقة تولي نظام التعهد والتميز في إدارتهم. وأجري تدريب محاكاة نظرية لصالح أعضاء فريق إدارة الأزمات وفريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ويجري حالياً استعراض لاحق للتدريب انطلاقاً من روح التعلم المستمر. وتُنفذ نظام آلي للإخطار بالطوارئ لصالح جميع الموظفين في نيويورك اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦؛

(د) إدارة المخاطر: أُجري تقييم شامل للمخاطر، بما في ذلك المخاطر في المجالين الأمني والطبي واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات والمخاطر المتعلقة باستمرارية الأعمال، ووضعت خريطة للمخاطر. واستناداً إلى خريطة المخاطر هذه، يتم تطوير خطط وأدوات لإدارة الطوارئ وتعهدتها باستمرار. وقد وُضعت

(٤) ترأس فريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ رئيسة مكتب الأمين العام ويضم كبار المديرين من معظم إدارات الأمانة العامة وكذلك ممثلين رفيعي المستوى من الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الموجود مقرها في نيويورك.

استراتيجية مؤسسية لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات، وقد بدأ تنفيذها؛

(هـ) التخطيط: وضع مقر الأمم المتحدة جميع الخطط المتصلة بإطار إدارة حالات الطوارئ، ونشر في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ صيغة مبسطة لها في شكل الدليل الإرشادي للنظام.

٢١ - وأحرز تقدم هام في المكاتب الموجودة خارج المقر وفي اللجان الإقليمية وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

التنفيذ في المكاتب الموجودة خارج المقر

مكتب الأمم المتحدة في جنيف

٢٢ - أحرز مكتب الأمم المتحدة في جنيف تقدماً هاماً في تنفيذ الإجراءات المتصلة بالمجالات الخمس لمؤشرات الأداء الرئيسية للنظام:

(أ) السياسة العامة: اعتمد المكتب السياسة العامة للنظام بالصيغة التي أقرتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وجعل وثيقة السياسة العامة متاحة على نطاق واسع من خلال الشبكة الداخلية ومن خلال منصة للتعاون على الإنترنت يستخدمها فريق إدارة الأزمات. واطلع على السياسة العامة أيضاً الفريق ومسؤولو التنسيق المعنيون بالنظام على النطاق الأوسع للأمم المتحدة في جنيف؛

(ب) الحوكمة: عيّن المدير العام للمكتب مدير الشؤون الإدارية مديراً لبرنامج نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في عام ٢٠١٤. ويدعمه في مهامه منسق شؤون استمرارية الأعمال في المكتب. ويشرف على أنشطة تنفيذ النظام في المكتب فريق إدارة الأزمات في جنيف الذي يرأسه المدير العام. ويضم الفريق ممثلين عن الكيانات الرئيسية المستفيدة من خدمات المكتب (اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، بالإضافة إلى ممثلين عن أهم أجهزة الإدارة والدعم في المكتب. وقد اعتمد الفريق اختصاصات مفصلة توضح الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها جميع أعضائه، وهو يجتمع مرتين في السنة على الأقل؛

(ج) التعهد والتمرين: يزود المكتب الموظفين بمعلومات عن النظام من خلال الشبكة الداخلية، ويعمل مع وكالات أخرى ومع مقر الأمم المتحدة لوضع مواد توعية أكثر

شمولاً لصالح الموظفين في عام ٢٠١٦. ويتلقى الفريق إحاطات متكررة ومستفيضة عن النظام، ويُجرى تدريب محاكاة سنوياً. وتقوم فرادى الأقسام في المكتب بتمارين منتظمة في مجال العمل عن بعد؛

(د) إدارة المخاطر: لدى المكتب مشروع سجل مخاطر لإدارة المركزية للمخاطر، سوف يُرفع إلى الإدارة العليا للمكتب من أجل الموافقة عليه رسمياً. وتتعهد دائرة السلامة والأمن في المكتب بتقييم المخاطر الأمنية وتعمل على تحديثه سنوياً، بحيث تشمل تحديث عام ٢٠١٥ أيضاً المخاطر المتصلة ببرنامج التجديدات الكبرى الجاري حالياً. وسوف يُجري المكتب تقييماً مشتركاً للمخاطر وفق النظام مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في الربع الأول من عام ٢٠١٦؛

(هـ) التخطيط: نُفذت في المكتب خطط الاستجابة في حالات الطوارئ التالية: وضع دليل إرشادي لإدارة الأزمات لصالح فريق إدارة الأزمات وفق نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، يتضمن خطة استمرارية الأعمال في المكتب؛ وخطة أمنية لسويسرا؛ وإجراءات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للتطبيقات الشديدة الأهمية؛ ومشروع خطة للاتصالات في حالات الأزمات؛ ومشروع خطة للاستجابة لحوادث الإصابات الجماعية؛ ومشروع خطة لدعم الموظفين. ويجري مواءمة وتنسيق جميع الخطط مع إطار النظام. ويضطلع الفريق بمسؤولية الموافقة على الخطط واتخاذ القرار بشأن تفعيلها. ويجري استعراض الخطط وتحديثها بطريقة منتظمة؛ وقد جرى مؤخراً تحديث المعلومات المتعلقة باستمرارية الأعمال في ضوء تنفيذ نظام أوموجا.

٢٣ - ويقود مكتب الأمم المتحدة في جنيف فريق التنسيق في جنيف، الذي يضم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والاتحاد الدولي للاتصالات. وقد وضع فريق جنيف المعني بالنظام نموذجاً لهذا النظام، اعتمده الفريق العامل العالمي المعني بنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، وجرى إطلاع جميع كيانات الأمم المتحدة عليه أثناء اجتماع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

٢٤ - نظراً إلى الحالة الأمنية المتوترة في كينيا وفي نيروبي، أحرز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تقدماً هاماً في تعزيز تأهبه لحالات الطوارئ وقدرته على الاستجابة لأي حالة طوارئ، على النحو التالي:

(أ) السياسة العامة: اعتمد المكتب السياسة العامة للنظام بالصيغة التي أقرتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وعمل على نشرها بنشاط من خلال فريق إدارة الأمن والفريق القطري لكينيا والأفرقة القائمة المعنية بإدارة الأزمات والأمن والتخطيط لاستمرارية الأعمال. والمعلومات المتعلقة بخطط الطوارئ متاحة للموظفين من خلال بطاقات تُحمل في المحافظ، وفي إشعارات أمنية أسبوعية تصدر عن مجمع جيغيري، والشبكة الداخلية.

(ب) الحوكمة: أنشأ المكتب في أوائل عام ٢٠١٤ فريقاً أساسياً لإدارة الأزمات، يضم ممثلين كبار عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة شؤون السلامة والأمن في الأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة، ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، بالإضافة إلى كبار المديرين في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ويرأس الفريق الأساسي مدير الخدمات الإدارية في المكتب، وهو أيضاً المدير المعين لمشروع النظام؛

(ج) التعهد والتمرين: شملت آخر التمارين التي أُجريت في مجمع المكتب في عام ٢٠١٥ سيناريو لحوادث الإصابات الجماعية بدأ بتدريب على حادث في الموقع من حيث مدى استعداد القيادة والطاقت الطبي، وتفعيل مشترك لمركز الاتصال المباشر في حالات الأزمات وغرفة المراقبة الأمنية للتحقق من إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بتحديد الموظفين المتضررين وترتيب الأولويات بشأنهم؛

(د) إدارة المخاطر: تتعهد إدارة شؤون السلامة والأمن تقييماً مفصلاً للمخاطر الأمنية، اعتمدت صيغته الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وتجري تكملة تقييم المخاطر الأمنية بتقييم المخاطر المتعلقة بإدارة استمرارية الأعمال الذي يتناول التهديدات ومخاطر التشغيل التي لم يجرِ كشفها؛

(هـ) التخطيط: يصف كتيب إدارة الأزمات اختصاصات مختلف أفرقة الاستجابة للأزمات ومعلومات عملية في هذا الشأن. ومنذ أن أقره فريق إدارة الأمن في نهاية عام ٢٠١٤، أصبح الكتيب مرجعاً لتفعيل خطط الطوارئ وتنسيقها وفقاً لإطار

النظام. ويستعرض فريق إدارة الأزمات الكتيّب بطريقة منتظمة ويصدق عليه من خلال إجراء تمارين محاكاة سنوية أو في كل مرة يطرأ فيها تغيير كبير.

مكتب الأمم المتحدة في فيينا

٢٥ - أحرز مكتب الأمم المتحدة في فيينا تقدماً هاماً في تنفيذ إطاره الخاص بإدارة الطوارئ وفقاً لمبادئ النظام:

(أ) السياسة العامة: اعتمد المكتب السياسة العامة للنظام بالصيغة التي أقرتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وأنشأ موقعاً على الشبكة الداخلية لتيسير نشر هذه السياسة العامة والوثائق ذات الصلة على نطاق واسع؛

(ب) الحوكمة: عيّن المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، الذي يشغل أيضاً منصب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مديرَ شعبة الإدارة مديراً لمشروع نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. ويدعمه في مهامه مسؤول التنسيق المعني بنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ وباستمرارية الأعمال. وتشرف على أنشطة تنفيذ النظام اللجنة التنفيذية التي يرأسها المدير العام/المدير التنفيذي. وقد أنشئت أفرقة مختلفة لإدارة الأزمات، ويجري حالياً توضيح الأدوار المتوقعة بكل واحد منها ومسؤولياته؛

(ج) التعهد والتمرين: قدمت إحاطات إلى المديرين الرئيسيين وجرى تدريبهم على النظام، بمساعدة منسق شؤون استمرارية الأعمال في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أُنجِز تمرين محاكاة نظرية بنجاح، تولاه ميسرون خارجيون؛

(د) إدارة المخاطر: لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا سجل مخاطر للإدارة المركزية للمخاطر، وافقت عليه الإدارة العليا لكل من مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٤. ويجري استعراض السجل وتحديثه على أساس مستمر. وتتعهد دائرة السلامة والأمن في مكتب الأمم المتحدة في فيينا تقييم المخاطر الأمنية وتعمل على تحديثه سنوياً. وسيتم إجراء تقييم مشترك للمخاطر وفق النظام مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في النصف الأول من عام ٢٠١٦؛

(هـ) التخطيط: نُفذت في فيينا خطط الاستجابة في حالات الطوارئ التالية: خطة أمنية لمركز فيينا الدولي، وخطة للتصدي لحوادث الإصابات الجماعية، وخطة لإدارة الأزمات. أما خطة استمرارية الأعمال وخطة الاتصالات في حالات الأزمات، بالإضافة إلى

إجراءات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للتطبيقات الشديدة الأهمية، فما زالت في شكل مشروع.

حالة التنفيذ في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة

٢٦ - عقب التنفيذ الكامل للسياسة العامة للنظام بالنسبة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية على صعيد مقر الأمم المتحدة، عُمت هذه السياسة في الميدان في آب/أغسطس ٢٠١٥، وحُدد تاريخ إتمامها في حزيران/يونيه ٢٠١٦ بالنسبة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. واستفاد مسؤولو التنسيق المعنيون بقدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، الذين جرى تعيينهم من قبل بعثاتهم، من دورات تدريبية مدتها خمسة أيام بشأن النظام في مركز الخدمات العالمي في برينديزي، إيطاليا، من أجل المساعدة على دعم تنفيذ النظام في الميدان. وقدم مقر الأمم المتحدة الدعم إلى مسؤولي التنسيق عن بعد من خلال الدورات التدريبية الشبكية، والتدريب الفردي بشأن الاحتياجات الخاصة لكل بعثة، والمتابعة المنتظمة لمجموعات المتدربين بشأن المسائل ذات الصلة بالنظام.

٢٧ - ولا تزال حالة تنفيذ النظام في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة متفاوتة، ولكنها تتقدم على نحو جيد على العموم بالنظر إلى الفترة القصيرة التي مرت منذ إصدار السياسة العامة. وتعمل جميع البعثات الميدانية على إنشاء هياكل للحوكمة فيما يتعلق بالنظام، وقد انخرط معظم البعثات حالياً بالكامل في وضع خطط الطوارئ المطلوبة (إدارة الأزمات، واستمرارية الأعمال، والإصابات الجماعية، الأمن، واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات في حالة الأزمات، ودعم الموظفين). ويعمل مسؤولو التنسيق المعنيون بالنظام مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لكفالة مواءمة جميع خطط حالات الطوارئ ووضع برنامج لاستعراض التخطيط على نحو منظم. وقد طلبت بعض البعثات الدعم من المقر لمساعدتها على وضع خطط لاستمرارية الأعمال وللاتصالات في حالة الأزمات. ويجري حالياً تنفيذ برامج التعهد والتمرين والاستعراض، وقد طلبت عدة بعثات من المقر أن يقدم لها الدعم في وضع تمارين الاختبار وتيسيرها. وقد أصبح التخطيط للأمن واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات أمراً راسخاً في جميع البعثات.

٢٨ - ولتعزيز القدرة التي تكونت من خلال النشر الكامل لإطار متكامل لإدارة استمرارية الأعمال في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، تتعاون إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني وإدارة شؤون السلامة والأمن على

وضع توجيهات خاصة بإدارة الأزمات لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، ومرافق اللوجستيات، ستجري مواءمتها مع مبادئ النظام.

حالة التنفيذ في اللجان الإقليمية

٢٩ - واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذ عناصر النظام على النحو التالي:

(أ) السياسة العامة: وضعت اللجنة السياسة العامة المشتركة بين الوكالات لاستمرارية الأعمال وإدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، التي وافق عليها فريق الأمم المتحدة القطري في أيار/مايو ٢٠١٤. وتعكس هذه السياسة سياسة النظام التي أقرتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وتغطي جميع الوكالات والصناديق والبرامج في إثيوبيا؛

(ب) الحوكمة: تتولى اللجنة قيادة الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني باستمرارية الأعمال المنشأ تحت مظلة فريق إدارة العمليات في إثيوبيا. كما أنشأت اللجنة وشركاؤها فريقاً مشتركاً بين الوكالات لإدارة الأزمات ينصب تركيزه على الجوانب المتعلقة باستمرارية الأعمال أثناء الأزمات؛

(ج) التعهد والتمكين: استمرت اللجنة في تنفيذ برنامجها لإدارة القدرة على مواجهة الطوارئ، حيث أرسلت بعثات دعم تقني إلى مكاتبها دون الإقليمية في رواندا وزامبيا والكاميرون والمغرب والنيجر. وأعدت اللجنة برنامجاً تدريبياً لموظفيها، بمن فيهم موظفي الإدارة العليا. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة اختبارات روتينية لتسلسل جهات الاتصال وتمارين على العمل عن بعد. وشارك فريق إدارة الأزمات التابع للجنة وفريق إدارة الأزمات المشترك بين الوكالات في تمارين محاكاة معقدة؛

(د) إدارة المخاطر: أجرت اللجنة وشركاؤها تقييمات سنوية للمخاطر الداخلية والمشاركة بين الوكالات واستُخدمت النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها عمليات تقييم المخاطر في زيادة القدرة على مواجهة الطوارئ من خلال تحسين الهياكل الأساسية في أماكن عمل اللجنة؛

(هـ) التخطيط: يجري بانتظام استعراض وتحديث الخطط المتعلقة باستمرارية الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات وخطط الطوارئ الأخرى. وتجري مواءمة وتنسيق جميع الخطط مع إطار النظام.

٣٠ - وعززت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أمثالها لعدد من مؤشرات الأداء الرئيسية للنظام على النحو التالي:

(أ) السياسة العامة: نشطت إدارة اللجنة في تعميم السياسة العامة للنظام داخل المنظمة على مستوى المديرين؛

(ب) الحوكمة: عينت اللجنة مدير برامج مخصص لتنفيذ إطار إدارة حالات الطوارئ وفقا للمبادئ المنصوص عليها في السياسة العامة للنظام؛

(ج) التعهد والتمرين: أجرت اللجنة بنجاح أول تمرين محاكاة لاختبار خطط الطوارئ القائمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بمشاركة مجموعة من الموظفين الأساسيين وأعضاء الفريق المعني باستمرارية الأعمال. ويُتوقع إجراء تمارين اختبار على كامل النطاق في الربع الأول من عام ٢٠١٦، يشارك فيها مرة أخرى الموظفون الأساسيون وأعضاء الفريق المعني باستمرارية الأعمال. وتعكف اللجنة حاليا على وضع برامج لتدريب جميع موظفيها على النظام. ويُتوقع تنسيق الجهود الرامية إلى وضع هذا البرنامج التدريبي مع الفريق العامل العالمي المعني بالنظام؛

(د) إدارة المخاطر: تشارك اللجنة باستمرار في عملية جارية لتقييم المخاطر والتصدي لها. وخلال الأشهر الماضية، أُجري تحديث لتقييم المخاطر الأمنية، بما في ذلك المخاطر الطبية المرتبطة بالموظفين. ويغطي تقييم المخاطر الأمنية جميع صناديق الوكالات والصناديق والبرامج الموجودة في سانتياغو. وبدأ إجراء تقييم لمخاطر الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات واستقصاء للإدارة المركزية للمخاطر من شأنهما المساعدة في تحديد المخاطر المرتبطة باستمرارية الأعمال في اللجنة؛

(هـ) التخطيط: قطعت اللجنة شوطا كبيرا نحو تفعيل ومواءمة وثائق إدارة حالات الطوارئ على الصعيد الداخلي وباستخدام معايير الأمم المتحدة على السواء، وإدماج مختلف أدوات التخطيط، بما فيها تقييمات المخاطر، واستقصاءات الإدارة المركزية للمخاطر، ومصفوفة الإطار المنطقي للنظام، ونموذج الدليل الإرشادي لهذا النظام. وقامت اللجنة أيضا بتحديث خطة استمرارية الأعمال الخاصة بها.

٣١ - وبالنظر إلى الحوادث التي وقعت مؤخرا في بانكوك، مثل التفجيرات والتهديدات المتلاحقة والاضطرابات السياسية، فقد اختبرت قدرة اللجنة على التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها:

(أ) السياسة العامة: تطبق اللجنة خطة استمرارية الأعمال، بالاقتران مع إطار السياسات الأمنية. وفي عام ٢٠١٦، ستعمل اللجنة وفقا لنهج أكثر شمولاً لرسم معالم إطار إدارة حالات الطوارئ الخاص بها؛

(ب) الحوكمة: تعتمد اللجنة على فريق إدارة الأمن وفريق إدارة العمليات التابعين لها في تنظيم إدارة حالات الطوارئ، مع التركيز بشكل خاص على استمرارية الأعمال بطريقة تضمن للجنة الجاهزية والفعالية وحسن الاستجابة أثناء الأزمات؛

(ج) التعهد والتمارين: برهنت الحوادث السالفة الذكر على أن اللجنة تطبق خطة استمرارية الأعمال وخطة الأمن تطبيقاً جيداً وأن الموظفين ملمون تماماً بمسؤولياتهم. ومن أجل دعم استمرارية الأعمال، زوّد أصحاب الوظائف بالغة الأهمية بالهيكل الأساسية اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتهم عن بعد؛

(د) إدارة المخاطر: من أجل كفالة الاستجابة الاحترافية للمخاطر على صعيد استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات، أُعدت هياكل أساسية احتياطية في جمهورية كوريا لتشغيلها في حال تعذر الوصول إلى مقر اللجنة في بانكوك. ولضمان توافر الوثائق الطبية، اضطلعت اللجنة بجهود جبارة لرقمنة هذه السجلات من أجل ضمان توافرها عند وقوع حوادث إصابات جماعية؛

(هـ) التخطيط: كما ذكر سابقاً، فإن تعهد خطة استمرارية الأعمال وخطة الأمن يحظى بأولوية كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أسهمت شعبة الخدمات الطبية في بانكوك في تنقيح بروتوكول حوادث الإصابات الجماعية وقامت بتحديث خطة الطوارئ الوبائية بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية.

٣٢ - وأحرزت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تقدماً في تنفيذ النظام على النحو التالي:

(أ) السياسة العامة: اعتمدت اللجنة السياسة العامة للنظام وجعلت وثائق هذه السياسة متاحة على الإنترنت لأعضاء فريق إدارة الأزمات، وبناء على توصية، عن طريق برنامج الإدارة المركزية للمحتوى. وسيكفل البرنامج حفظ المحتوى كله في مستودع مستقر ومركزي ومأمون ومتاح على الإنترنت للمستعملين، كل مستعمل حسب حقوق الاطلاع الممنوحة له. وتشكلت مجموعة تضم ١٠٠ مستخدم من الموظفين الأساسيين في اللجنة والموظفين الذين يتعاملون مع هذه الوثائق بانتظام؛

(ب) الحوكمة: تحت إشراف العام لأمين اللجنة التنفيذي، يضطلع مدير شعبة الخدمات الإدارية بدور مدير برنامج النظام ويعمل كمنسق لخطة استمرارية الأعمال خلال الأزمات. ووفقاً لإطار إدارة الأزمات، يعمل فريق إدارة الأزمات، برئاسة الأمين التنفيذي، بوصفه الكيان المسؤول عن اتخاذ القرارات الحاسمة المتعلقة بالاستجابة للأزمات. ويضطلع

فريق الاستجابة الحاسمة، الذي يتألف من جميع رؤساء أقسام/وحدات شعبة الخدمات الإدارية ويرأسه مدير الشعبة، بجميع الأنشطة الضرورية لاستمرارية الأعمال، بينما يقيم رئيس قسم الأمن والسلامة علاقات وثيقة مع سلطات البلد المضيف ليظل على علم تام بجميع التطورات؛

(ج) التعهد والتمرين: في إطار برنامج اللجنة للاختبار والتمرين، أُجري العديد من التمارين، بما في ذلك تمارين عملية وعمليات محاكاة سنوية. وتلقى جميع أعضاء هيكل إدارة الأزمات تدريباً على مبادئ النظام. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم أعضاء فريق إدارة الأزمات باستعراض نظام إدارة الأزمات وتحديثه كل ثلاثة أشهر. وتعمل اللجنة مع مقر الأمم المتحدة على توفير برنامج للتدريب على النظام؛

(د) إدارة المخاطر: تطبق اللجنة خطة لتقييم المخاطر. ويتولى قسم الأمن والسلامة تنفيذ خطط تتصل بالأمن وينظم الاستجابة لحالات الطوارئ، ويجري تحديث التمارين والنظم سنوياً. ويتم اعتماد وتحديث خطة الإحلاء في حالات الطوارئ ومكافحة الحريق الخاصة بدار الأمم المتحدة بصورة دورية؛

(هـ) التخطيط: تتولى اللجنة تطبيق الخطط التالية: (أ) الخطة الأمنية، وخطة دعم إدارة الأزمات، وخطة استمرارية الأعمال، وخطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات، وخطة الاتصالات في حالات الطوارئ، وخطة الاستجابة لحوادث الإصابات الجماعية، وخطة دعم الموظفين. وتجري مواءمة جميع الخطط مع إطار النظام. وتُدمج هذه الخطط في خطة استمرارية الأعمال وتستعرض مرتين في السنة وكلمة دعت الحاجة.

حالة التنفيذ في الصناديق والبرامج

٣٣ - يتولى ما مجموعه ١٧ من المنظمات والكيانات الممثلة في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الإبلاغ عن التقدم الذي تحرزه في تنفيذ مبادئ السياسة العامة للنظام، كما أقرها المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

برنامج الأغذية العالمي

٣٤ - ينفذ النظام في برنامج الأغذية العالمي من خلال فريق إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ الذي أنشئ ليتولى تنسيق التنفيذ اليومي لهذا النظام. ويتألف الفريق من

منسقي المجالات الوظيفية؛ ويرأس مدير شؤون الطوارئ اجتماعاته الشهرية. ويتولى نائب المدير التنفيذي ومدير العمليات المسؤوليات التالية:

- الموافقة على خطط المقر لاستمرارية الأعمال وتعهد برنامج إدارة استمرارية الأعمال الخاص ببرنامج الأغذية العالمي والرقابة عليه
- إدارة الاستجابة لأي أزمات على مستوى المقر وتعيين فريق إدارة الأزمات
- تنفيذ وتعهد خطة إدارة الأزمات الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي

يتولى مدير شؤون الطوارئ المسؤولية عن تنفيذ النظام، بما في ذلك برنامج إدارة استمرارية الأعمال.

٣٥ - وأقر جميع منسقي المجالات الوظيفية خطة شاملة لإدارة الأزمات واستمرارية الأعمال في برنامج الأغذية العالمي، وقُدمت الخطة إلى فريق الإدارة التنفيذية للموافقة النهائية عليها وتنفيذها. ويتمثل التحدي الرئيسي في إدماج القدرة على مواجهة الطوارئ واستمرارية الأعمال في الأنشطة التنفيذية والثقافة التنظيمية لبرنامج الأغذية العالمي على جميع المستويات. ويحتاج ذلك إلى برنامج فعال ومستدام للتمرين والتعهد والاستعراض. ويتعاون برنامج الأغذية العالمي مع غيره من وكالات منظومة الأمم المتحدة التي مقرها في روما من أجل تقديم الدعم المتبادل في حالة وقوع أزمة أو عارض مُعطل للعمل.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٣٦ - طلبت المفوضية إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، باعتبارها عضواً في فريق إدارة الأزمات الذي يقوده مكتب الأمم المتحدة، أن يساعدها في تنفيذ نظام إدارة القدرة على مواجهة الطوارئ في مقرها والمواقع الميدانية التابعة لها، واعتمدت النموذج الذي يستخدمه مكتب الأمم المتحدة في جنيف لوضع أداة متكاملة للاستجابة للطوارئ.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٧ - تنص الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بوضوح على أن البرنامج يسعى جاهداً إلى أن يصبح من المنظمات التي تعزز القدرة على مواجهة الطوارئ. ولذلك، يحرص البرنامج بشدة على اكتساب القدرة على مواجهة الطوارئ وشرع في تنفيذ النظام في مطلع عام ٢٠١٥ من خلال تطوير عناصره، وهي إدارة الأزمات العارضة، والإدارة المركزية للمخاطر وإدارة استمرارية الأعمال. ويفترض أن يكتسب البرنامج القدرة على مواجهة الطوارئ عند تنفيذ جميع تلك البرامج.

٣٨ - وأُتخذت الخطوات التالية من أجل تعزيز قدرة البرنامج على مواجهة الطوارئ:

(أ) اعتمدت سياسة جديدة للإدارة المركزية للمخاطر تتضمن إشارة واضحة إلى قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ؛

(ب) أُعيد تشكيل فريق إدارة الأزمات ويجتمع مرتين في السنة على الأقل؛

(ج) تم تحديث خطة استمرارية الأعمال واختبارها؛

(د) أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظام لوحات المتابعة لرصد تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر والامتثال لمتطلبات إدارة استمرارية الأعمال في جميع مكاتب البرنامج في العالم وإبلاغ النتائج إلى المجلس التنفيذي؛

(هـ) اعتباراً من عام ٢٠١٥، أصبحت نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البالغة الأهمية كلها متاحة على شبكة الإنترنت، مما يكفل بشكل أفضل قدرة هذه النظم على مواجهة الكوارث الطبيعية.

٣٩ - وتمثلت التحديات الرئيسية في إلزام موظفي البرنامج الإنمائي حول العالم بتطبيق النظام دون اعتباره عبء امتثال إضافي وفي إعداد برنامج للتدريب على هذا النظام يلبي احتياجات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتمشى مع نموذج الأعمال الخاص به.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٤٠ - يتولى إدارة النظام فريق إدارة الأزمات في مقر اليونيسيف بنيويورك. وقد نفذت اليونيسيف استراتيجية لإدارة استمرارية الأعمال تلزم جميع مكاتب اليونيسيف بأن تكون قادرة على المحافظة على استمرارية الوظائف البالغة الأهمية أثناء الكوارث و/أو الأزمات وفيما بعدها. وتسعى اليونيسيف أيضاً إلى بدء العمل بصورة رسمية بممارسات إدارة المخاطر المركزية ورصدها. وبغية تحقيق الاتساق واتباع نهج أكثر شمولاً في إدارة الطوارئ، سينفذ النظام بالتزامن مع مبادرة إدارة المخاطر المركزية.

٤١ - وقد أصبحت اليونيسيف تمثل تماماً لعدد من مؤشرات الأداء الرئيسية في مجالي السياسة العامة والحوكمة، ويعدّ كل مقر من مقراتها عضواً ناشطاً في هياكل إدارة الطوارئ المشتركة بين الوكالات كل في موقعه. وي طرح عنصر التخطيط بعض الصعوبات، بينما تواصل اليونيسيف وضع بعض الخطط التي أصبحت أكثر أهمية على مر الأعوام القليلة الماضية (شؤون الاتصالات في حالات الأزمات والاستجابة لحوادث الإصابات الجماعية، على سبيل المثال). وبالإضافة إلى ذلك، من المتوخى الشروع ابتداءً من عام ٢٠١٦ في عملية

تنسيق الخطط في مجالات الأمن وإدارة الأزمات واستمرارية الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات وشؤون الاتصالات في حالات الأزمات والاستجابة لحوادث الإصابات الجماعية ودعم الموظفين.

٤٢ - وقد أُتخذت أيضا تدابير إضافية لتعزيز قدرة اليونيسيف على مواجهة الطوارئ في ضوء نهج يراعي جميع المخاطر، وهي:

(أ) تقديم دورات تدريبية في إدارة حالات الطوارئ على الإنترنت من خلال شراكة مع الوكالة الاتحادية لإدارة الطوارئ بالولايات المتحدة؛

(ب) إنشاء موقع شبكي بنظام SharePoint لجميع المنسقين المعنيين بإدارة استمرارية الأعمال/نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ لتبادل أفضل الممارسات وتحميل الخطط ووثائق التمرين؛

(ج) مواصلة مركز عمليات اليونيسيف تقديم الدعم على مدار الساعة إلى جميع مكاتب اليونيسيف في جميع أنحاء العالم.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٣ - منذ أن أقرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة السياسة العامة للنظام، عزز برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز امتثاله للعديد من مؤشرات الأداء الرئيسية. وقد أولى البرنامج الأولوية في جهوده إلى العناصر اللازمة لإدارة المخاطر ووضع خطط التأهب لحالات الطوارئ وتعهدها. وأتم البرنامج وضع خطة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجالي الأمن وتكنولوجيا المعلومات، وهو بصدد تحديث خطتيه المتعلقةتين باستمرارية الأعمال وشؤون الاتصالات في حالات الأزمات؛ وقد أدمجت خطة الاستجابة لحوادث الإصابات الجماعية في الخطة الأمنية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٤٤ - ركز صندوق السكان في تنفيذه للنظام أساسا على تعزيز تأهبه للأزمات وإدارتها. وأجريت عملية محاكاة مع مجموعة إدارة الأمن، استُخدم فيها سيناريو يتعلق بحالة جوية تتصاعد تدريجيا لتفضي إلى حدوث إعصار يؤدي إلى إغلاق مقر صندوق السكان في نيويورك. وفي أعقاب عملية المحاكاة، تم تشغيل نظام للاتصالات في حالات الطوارئ، وكُلِّفت شعب المقر بمتابعة أحوال موظفيها بواسطة وسائل الاتصال المتداولة. وأنجزت عملية معرفة أحوال جميع الموظفين في غضون ٣٠ دقيقة، في حين استغرق ذلك ما يصل إلى ساعة

واحدة في حالات قليلة. وأحرز تقدم أيضا في تنفيذ العديد من عناصر إدارة استمرارية الأعمال. كما يحرز تقدم جيد في تحقيق التكامل بين إجراءات الحد الأدنى من التأهب والتخطيط لاستمرارية الأعمال وطرائق العمل البديلة.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٤٥ - تم التركيز بشكل رئيسي على ضمان الكفاءة في اتخاذ القرارات لإدارة الأزمات في مكتب خدمات المشاريع، وقد شمل ذلك تحسين كفاءة العمليات ذات الصلة بالعناصر الأساسية في النظام. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت عناصر من الخطة الأمنية للمكتب، مما مكن من تحسين الكفاءة. وفي عام ٢٠١٥، وضعت المنظمة برنامجا لإدارة المخاطر المركزية بغية مواصلة تحديد وتفعيل العناصر في هذه المجالات.

٤٦ - وتعدّ إدارة عملية استمرارية الأعمال أولوية رئيسية؛ وأجري تحديث كامل لجميع خطط المقر، بينما يتواصل العمل على صياغة إطار شامل (يتضمن وضع السياسات) وفقا للنظام.

٤٧ - وتم التركيز بقوة على تقديم الدعم إلى موظفي المكتب بسبل منها تنفيذ تغطية تأمينية إضافية. وتعاقد المكتب أيضا مع شركة من القطاع الخاص تعمل في مجال تقديم خدمات الرعاية العالية الجودة، التي تشمل إسداء المشورة لمواجهة حالات التوتر النفسي، مع إتاحة الخدمات لجميع الموظفين على مدار الساعة.

٤٨ - ويهدف التمكن من إدارة آثار التهديدات بشكل أفضل، بدأ مقر المكتب مؤخرا في العمل بنظام للإخطار بحالات الطوارئ من أجل المساعدة على إدارة الحوادث.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

٤٩ - ركز تنفيذ النظام أساسا على تطوير إطار إدارة استمرارية الأعمال في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الذي وضعت صيغته النهائية ووافق عليه كبار مديري الهيئة في منتصف عام ٢٠١٤. وانطلاقا من هذا الإطار الاستراتيجي، أولت الهيئة الأولوية لتطوير وتنفيذ إطار إدارة استمرارية الأعمال في المقر وخطته لإدارة الأزمات، بينما قامت المنظمة بموازاة ذلك بالتداول بشأن وضع السياسة العامة للهيئة تمشيا مع النظام.

٥٠ - وطوال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، نظمت الهيئة حلقات عمل بشأن خطط استمرارية الأعمال/نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في كل من المناطق الست التي تعمل فيها، حيث استهدفت مديري العمليات وكبار الموظفين. وخلال تلك الفترة، قامت جميع

المكاتب الميدانية التابعة للهيئة، ومنها المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية ونقاط الحضور البرنامجي، بترقية منهجية لخطط استمرارية الأعمال القائمة وفقا لنموذج الهيئة المحدث. ومن أجل المساعدة على تسريع هذه العملية، استعانت الهيئة بخدمات خبراء استشاريين للتفاعل مباشرة مع كل موقع من مواقعها الثلاثة والتسعين؛ وتتوفر الآن لدى نحو ٨٠ في المائة من المواقع الميدانية التابعة للهيئة خطط قابلة للتنفيذ التام في مجال استمرارية الأعمال، ومن المتوقع أن يتحقق الامتثال التام بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٥١ - واتخذت الهيئة عددا من الإجراءات الإضافية التي ستكمل استراتيجية النظام وتعززه، ومنها ما يلي:

(أ) إنشاء بوابة مكرسة للنظام في موقع قسم السلامة والأمن على الشبكة الداخلية، تتضمن، في جملة أمور، خطط التأهب لحالات الطوارئ، فضلا عن معلومات الاتصال بالمنسقين على الصعيد العالمي، ونماذج لأفضل الممارسات، ومواد تعليمية؛

(ب) شراء نظام للإخطار بحالات الطوارئ، له استخدامات ميدانية متعددة ويقوم على عملية لمنح الإذن تتألف من ثلاثة مستويات؛

(ج) سيتم ربط نظام الهيئة لإدارة المخاطر المركزية الجاري تطويره حاليا بالنظام وبقسم السلامة والأمن؛

(د) تم اختبار مواقع بديلة للهيئة وسيستمر اختبارها قبل نهاية عام ٢٠١٥؛

(هـ) ستكتمل عملية تزويد جميع المواقع الميدانية على الصعيد العالمي بهواتف ساتلية بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وحيثما انطبق ذلك، أي أساسا في المكاتب الإقليمية والمكاتب المتعددة البلدان، سيتم التحضير المسبق لإقامة نظم اتصال ساتلية موصولة بالشبكة العالمية العريضة النطاق.

حالة التنفيذ في الوكالات المتخصصة

٥٢ - عززت عدة وكالات متخصصة إدارتها لحالات الطوارئ بتطبيق النهج المنسق وفق ما تتطلبه السياسة العامة للنظام.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٥٣ - تقوم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حاليا بدراسة مشروع يتوخى تنفيذ النظام في المقر وفي الميدان على السواء. ويستند المقترح الحالي إلى العناصر المتوافرة في مجالات

استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات، على النحو التالي:

(أ) يوجد فريق لإدارة الأزمات يرأسه نائب المدير العام للعمليات. ولا بد من تحقيق امتثال الإجراءات التشغيلية الخاصة بالفريق للنظام ومن توفير التمرين عليها؛

(ب) تم إعداد مشروع خطة لاستمرارية الأعمال ومشروع مفصل لدليل إرشادي لإدارة الأزمات لإدماجهما في النظام ومواءمتهما معه؛

(ج) يجري إنشاء القدرات اللازمة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات للتخفيف من مخاطر تعطل نظم تكنولوجيا المعلومات.

٥٤ - وأثناء إعداد هذه الخطط، ستعمل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتعاون وثيق مع غيرها من المنظمات التي مقرها في روما والتابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان الاستخدام الأمثل للهيكل الأساسية والقدرات المتاحة.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٥٥ - وفقا للسياسة العامة للنظام التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٤/٦٧ ألف، وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية نظاما لإدارة الحوادث ليكون إطارا شاملا لإدارة حالات الطوارئ. ويعزز نظام إدارة الحوادث قدرات الوكالة على التأهب والاستجابة والاستمرارية واستعادة القدرة على العمل في حال وقوع حوادث ضارة، إذ يتيح نهجا متكاملًا وشموليا يتماشى مع إطار نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ.

٥٦ - وعززت الوكالة امتثالها لعدد من مؤشرات الأداء الرئيسية، إذ ركزت جهودها على إدارة الأزمات واستمرارية الأعمال. وبذلت جهدا كبيرا في وضع خطة إدارة الأزمات واختبارها. وقد وضعت هذه الخطة لتستخدم اقترانا بإجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الأزمات والدليل الإرشادي لفريق إدارة الأزمات المعمول بهما في مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وعلى نحو ما يتوقعه نهج نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، تلتزم الوكالة بالخطة المشتركة للأمن ومواجهة حوادث الإصابات الجماعية المعمول بها في المكتب، وتتعهد خططها خاصة بما لمواجهة الطوارئ فيما يتعلق باستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات واستمرارية الأعمال.

٥٧ - وفي أواخر عام ٢٠١٤، وكجزء من عملية تحديث خطط استمرارية الأعمال، عُين ١٣٠ موظفا منسقين للتخطيط لاستمرارية الأعمال، وتم تدريبهم على إجراء تحليل لتأثر

سير الأعمال بالنسبة لأهم العمليات المنفذة في الوحدات الإدارية لكل منهم. وأنشئت في شباط/فبراير ٢٠١٥ منصة لإدارة معارف التخطيط لاستمرارية الأعمال بغية رصد التقدم المحرز في المشروع، والتأكد من أن الموظفين يتوفرون دوماً على معلومات صحيحة وحديثة، وأنهم متمكنون من تولي مهامهم الحاسمة.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٥٨ - حدد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية جميع العناصر الضرورية لإقامة نظام للتأهب المهني لحالات الطوارئ قبل مدة طويلة من الموافقة على السياسة العامة لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: انطلاقاً من سياسة إدارة المخاطر المركزية، وضع الصندوق نظاماً لإدارة استمرارية الأعمال وأنشأ هيكلًا لإدارة الأزمات. وتشمل عناصر هذين النظامين خطط استمرارية الأعمال والأمن واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات وشؤون الاتصالات في حالات الأزمات وتقديم الدعم للموظفين والدعم في حالات الطوارئ الطبية، فضلاً عن التقييم المحدد للمخاطر الأمنية.

٥٩ - ومنذ إقرار السياسة العامة للنظام في جميع كيانات النظام الموحد للأمم المتحدة، شرع الصندوق في مواءمة النظم والسياسات والخطط الحالية المتعلقة بالتأهب لحالات الطوارئ.

منظمة العمل الدولية

٦٠ - تعمل منظمة العمل الدولية بنظام متطور لإدارة الأزمات، وقد تم اختباره في مناسبات متعددة، منها أزمة إيولا. وتتعهد جميع المواقع التابعة للمنظمة دليلاً إرشادياً لإدارة الأزمات وبطاقات محمولة في المحافظ تُزوّد هيئات الإدارة وجميع الموظفين بالمعلومات الضرورية للاستجابة للأزمات الناشئة. وتتضمن الدلائل الإرشادية المختلفة الأدوار والمسؤوليات ومسائل التنسيق مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ومعلومات عن شؤون استمرارية الأعمال. ويشترط إطار المنظمة لإدارة المخاطر المركزية أن تتناول سجلات المخاطر مسائل السلامة والصحة والأمن، وأن ترصد تلك المخاطر بشكل منتظم.

٦١ - كما أن المنظمة عضو ناشط في الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالنظام، الكائن مقره في جنيف.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

٦٢ - يتواصل بذل الجهود في اليونيدو لتعزيز قدرتها على الاستجابة لإدارة الأزمات، سواء في مركز فيينا الدولي أو في الميدان، وذلك بهدف جعلها أشمل وأكثر تنسيقاً وفعالية وأنسب من حيث التوقيت، فضلاً عن زيادة مواءمتها مع إطار النظام، وهو الإطار الذي أقرته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في عام ٢٠١٤. وتتضمن هذه الاستجابة إشراك مهام مختلفة واحتمال إعادة ترتيب هذه المهام، كما أنها لا تقتصر على الجوانب الأمنية.

٦٣ - وإجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الأزمات، التي يديرها مكتب الأمم المتحدة في فيينا، تُمكن المنظمات التي يوجد مقرها في فيينا، ومنها اليونيدو، من أن تضع فعليا وبطريقة منسقة السياسة العامة وعمليات اتخاذ القرارات اللازمة لإدارة حالات الأزمات في مركز فيينا الدولي، والحد من وطأة آثارها، والاستمرار في تنفيذ مهام الوكالة البالغة الأهمية وعملياتها الأساسية. وتحدد إجراءات التشغيل الموحدة أيضاً هيكلًا داعماً وعدداً من الإجراءات لمواجهة الآثار الناجمة عن الأزمات والحد من وطأتها. كما أنها تُحدد الجهات الفاعلة الرئيسية سواء على مستوى السياسات أو على المستوى التنفيذي، وتوضح أدوارها في إدارة الأزمات عموماً.

الاتحاد البريدي العالمي

٦٤ - جرت العادة في الاتحاد البريدي العالمي على التعامل مع النظام باعتباره عنصراً من خطة إدارة الأزمات واستمرارية الأعمال. ووفقاً لتلك الخطط، يتعين على جميع المديرية المشاركة في تقييم ذاتي سنوي للمخاطر ومدى السيطرة عليها، وتقوم أمانة الاتحاد بهذا التقييم بوصفه عنصراً يندرج ضمن إطارها لنظام الضوابط الداخلية.

منظمة الصحة العالمية

٦٥ - أبرز الدور الريادي الذي قامت به المنظمة في التصدي لفيروس إيبولا أهمية وجود نظام جيد الأداء لإدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. ولذلك، عززت المنظمة قدرتها على المواجهة بوضع المزيد من خطط الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ، وإدارة الأزمات، بما في ذلك تفعيل خطط استعادة القدرة على العمل والاتصالات في حالات الأزمات، ووضع استراتيجية لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث على صعيد تكنولوجيا المعلومات، وخطط محددة لاستعادة القدرة على العمل من أجل جميع الإدارات. وترد تلك الخطط في وثائق السياسات والتوجيهات التي تقدم أيضاً التوجيه بشأن إدارة استمرارية

الأعمال. وتعزز المنظمة مواءمة جميع سياساتها ووثائقها المتعلقة بالتأهب لحالات الطوارئ مع نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ المعمول به على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

٦٦ - في شباط/فبراير ٢٠١٥، اعتمدت المنظمة ونشرت سياستها العامة واستراتيجيتها وعملياتها، بوصفها إطاراً شاملاً لإدارتها لحالات الطوارئ، وذلك وفقاً لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ.

٦٧ - وكى تعزز المنظمة قدرتها على المواجهة، أنشأت فريقاً لإدارة الأزمات يرأسه المدير العام، وأجرى الفريق أولى عملياته التدريبية مُطبّقاً الشروط والقوائم المرجعية الخاصة به والتي وُضعت بالاستناد إلى الدليل الإرشادي لإدارة الأزمات المشترك بين الوكالات.

٦٨ - ونُفذ أول نُظمها للإخطار بحالات الطوارئ في أواخر عام ٢٠١٤، وقد أصبح يُدرج تلقائياً الآن في جميع التدريبات والتمارين الداخلية المتعلقة بحالات الطوارئ الأمنية.

٦٩ - وبدأت في نيسان/أبريل ٢٠١٥ عملية واسعة النطاق شاملة لقطاعات متعددة الغرض منها إنجاز ثاني تحليل للمنظمة العالمية للملكية الفكرية يتعلق بتأثير سير الأعمال. ولن يقتصر تحليل تأثير سير الأعمال على أن يؤكد من جديد مهام تصريف الأعمال الحيوية التي تؤديها المنظمة، بل سيستكمل أيضاً تحديد ومقارنة عمليات تسيير الأعمال الحيوية وأولويات استعادة القدرة على العمل بعد التعرض لحالات طوارئ. وتشمل عملية تحليل تأثير سير الأعمال هذه المقرّ وجميع المكاتب الخارجية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، عززت المنظمة قدرتها على المواجهة من خلال ما يلي:

(أ) يجري اختبار خطط استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتواصل توسيع نطاقها؛

(ب) يُعمّم على أوساط الموظفين، وعلى نحو واسع، توفّر خط هاتفي على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع لتقديم المساعدة الأمنية؛

(ج) يجري إنشاء موقع شبكي داخلي مخصص لقدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ.

رابعاً - التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض اللاحق للعاصفة ساندي

٧٠ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٤٧/٦٨ بء، أن يكمل تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض اللاحق للعاصفة ساندي، وأن ينظر في كافة سبل التخفيف من المخاطر بوسائل منها سوق التأمين و/أو آليات التأمين الذاتي، بغية كفالة تغطية كافية بتكلفة معقولة لجميع منشآت الأمم المتحدة ومبانيها المعرضة للأخطار الطبيعية وحالات الطوارئ.

٧١ - وقام الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية، في الإحاطة التي قدمها إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بإبلاغ أعضاء اللجنة الخامسة أن جميع التوصيات الـ ٢٥ المنبثقة من الاستعراض اللاحق للعاصفة ساندي نُفذت. وسعت التوصيات إلى الحد من تعرض مقر الأمم المتحدة لفيضانات هائلة وتخفيف أثرها في حالة حدوثها. وعلاوة على ذلك، سعت التوصيات إلى تعزيز العناصر الرئيسية من نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، بما في ذلك إدارة مخاطر التشغيل، واتخاذ القرارات في حالات الأزمات وشؤون الاتصالات في حالات الأزمات. ويرد في الفقرات الواردة أعلاه والمتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ النظام في مقر الأمم المتحدة وصف تفصيلي للتدابير الجاري العمل بها لتعزيز قدرة المقر على مواجهة الطوارئ.

٧٢ - وقُدِّمت إحاطة خاصة عن حالة تأهب مقر الأمم المتحدة للكوارث الطبيعية إلى فريق العمليات المعنية بالأزمات في اجتماعه المعقود في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وأكدت الإحاطة مدى تأهب مقر الأمم المتحدة، وبيّنت أفضل الحلول المحتملة لحماية مجمع الأمم المتحدة وبنيته التحتية، والوسائل المحكّمة الكفيلة بضمان استمرارية تقديم خدمات الأعمال الحيوية.

٧٣ - وعند تجديد وثيقة التأمين العامة على المباني، تمكنت الأمانة العامة للأمم المتحدة من تجديد عقد التأمين على أساس احتمال تكبد خسائر أكبر بكثير بعد إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر، ولكن بمعدل أقساط منخفض. ويرجع ذلك إلى أعمال التجديد الواسعة التي أُنجزت، ومنها تدابير الحد من المخاطر التي نُفذت في المقر، وإلى القيام بعملية تسويقية عالمية نشطة. وهذان العنصران مجتمعان مكّنا المنظمة من الحصول على أقصى مستوى من التغطية بأفضل الأقساط. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التغطية تشمل الفيضانات بالحد الأقصى متاح، والتأمين الذاتي لما لم تشمله هذه التغطية بحيث يظل عقد التأمين الساري ينطوي على أفضل قيمة مقابل الثمن المدفوع.

خامسا - الخطوات التالية في التنفيذ

٧٤ - وفقا لاستراتيجية التنفيذ التي يتولى توجيهها فريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ، وفي أعقاب تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في المقر، تمحور التركيز في التنفيذ على المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والبعثات الميدانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج. ويجري اتباع ثلاثة مسارات متداخلة هي:

- (أ) مواصلة تعزيز التنسيق فيما بين مختلف الجهات الفاعلة الرئيسية من النظام ومختلف كيانات الأمم المتحدة، بطرق منها الاستعانة بالفريق العامل العالمي المشترك بين الوكالات المعني بالنظام ليكون شبكة ممارسين تتبادل الخبرات والدروس المستفادة؛
- (ب) تبادل مواد للتوعية والتعلم فيما بين مختلف كيانات الأمم المتحدة وتوفير الأدوات اللازمة للإدارات لتيسير تولي نظام التعهد والتمرين والاستعراض؛
- (ج) الاستفادة من الفرص المتاحة لمواصلة ترسيخ مبادئ الإطار في ثقافة المنظمة، عن طريق تعميم منظور إدارة حالات الطوارئ في الأنشطة اليومية.

سادسا - تكلفة نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ

- ٧٥ - طلبت الجمعية العامة في الجزء الثالث من قرارها ٢٤٧/٦٨، موافقها ببيان مفصل لتكلفة نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في سياق التقارير المقبلة.
- ٧٦ - ويمثل نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ داخل منظومة الأمم المتحدة نهجا عاما للتنسيق والمواءمة وتحقيق التكامل فيما بين مختلف العناصر التي تُسهم في إطار إدارة حالات الطوارئ على نطاق منظومة الأمم المتحدة.
- ٧٧ - وتكمن قوة السياسة العامة لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في اشتراط أن ينسق ويوائم جميع أصحاب المصلحة المعنيون الجهود التي يبذلونها في مجال التأهب لحالات الطوارئ والوقاية منها والاستجابة لها واستعادة القدرة على العمل بعد التعرض لها. ويوفر النظام الإطار الشامل الذي يتيح تحقيق الفعالية والكفاءة عن طريق التعاون الوثيق بين العناصر الرئيسية.
- ٧٨ - وفيما يتعلق بوقت الموظفين المستثمر في تنسيق التأهب لحالات الطوارئ، يبين الجدول أدناه نوعا ما الوقت المستغرق خلال عام ٢٠١٥ في مختلف مراكز العمل وكيانات

الأمم المتحدة. ويختلف الوقت المستثمر باختلاف وضع مراكز العمل وفرادى كيانات الأمم المتحدة. ويُقدر أن التكلفة الإجمالية للوقت الذي قضاه الموظفون في أعمال تتعلق بالنظام تبلغ ٣٩٠ ٠٠٠ دولار بالنسبة لجميع الكيانات المشاركة. واستثمرت الأمانة العامة للأمم المتحدة مبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار، منها مبلغ ١٥٥ ٠٠٠ دولار احتاجت إليه إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لدعم البعثات الميدانية.

٧٩ - وفي مقر الأمم المتحدة، بدأ بذل أولى الجهود لتطبيق نهج شامل في التأهب لحالات الطوارئ في عام ٢٠١٠، وذلك بوضع السياسة العامة لقدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ بالنسبة لمقر الأمم المتحدة. ومن ثم، أصبح تنسيق العناصر الأساسية ومواءمتها وتحقيق التكامل بينها يُشكّل الطريقة المعتادة في العمل على تهيئة الأمانة العامة لمواجهة حالات الطوارئ. وبالنسبة للكيانات ومراكز العمل الأخرى، يمثل النظام نهجا جديدا، ويتعين عليها بالتالي بذل المزيد من الجهود لتنفيذه.

الموارد من الموظفين المستخدمة في التنسيق فيما بين مختلف عناصر نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ

الوظيفة	الإدارة/المكتب	عدد الأيام في السنة
الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية	إدارة الشؤون الإدارية/مكتب خدمات الدعم المركزية	١,٠
رئيس الوحدة المعنية باستمرارية الأعمال (ف-٥)	إدارة الشؤون الإدارية/مكتب خدمات الدعم المركزية/الوحدة المعنية باستمرارية الأعمال	٢٥,٠
أخصائي في استمرارية الأعمال (ف-٤)	إدارة الشؤون الإدارية/مكتب خدمات الدعم المركزية/الوحدة المعنية باستمرارية الأعمال	١٥,٠
موظف معني بقدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (ف-٤)	إدارة عمليات حفظ السلام/مكتب وكيل الأمين العام	٢٠٠,٠
منسق لشؤون الأمن (ف-٥)	إدارة عمليات حفظ السلام/مكتب وكيل الأمين العام	٢٠,٠
مدير برنامج استمرارية الأعمال (ف-٤)	مكتب الأمم المتحدة في جنيف/شعبة العمليات والتحليل	١٠,٠
مدير برنامج استمرارية الأعمال (ف-٤)	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	٢٥,٠
رئيس قسم الدعم العام (ف-٥)	مكتب الأمم المتحدة في فيينا	٣٣,٠
رئيس الشؤون الإدارية (مد-١)	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢,٠
رئيس إدارة المرافق	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣,٠

الوظيفة	الإدارة/المكتب	عدد الأيام في السنة
مساعد لشؤون نظم المعلومات (خ ع-٥)	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٠,٠
رئيس خدمات الدعم المركزية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٩,٠
موظف أمن (ف-٤)	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	١,٠
موظف إداري (ف-٣)	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	١,٠
مساعد إداري (خ ع-٦)	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٨,٠
-	منظمة الأغذية والزراعة ^(١)	-
منسق لشؤون الأمن المركزي (ف-٥)	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	١٠,٠
موظف معاون لتيسير الترتيبات الأمنية (ف-١)	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٥,٠
مدير لشؤون استمرارية الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث (ف-٤)	الاتحاد الدولي للاتصالات	١١,٠
رئيس الخدمات المالية وإدارة المخاطر والامتثال (مد-١)	البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز	١,٥
موظف أقدم لشؤون الامتثال (ف-٥)	البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز	٥,٠
موظف لشؤون الإدارة المركزية للمخاطر (ف-٤)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٠,٠
منسق شؤون الأمن (مد-١)	صندوق الأمم المتحدة للسكان	٤,٠
نائب المدير التنفيذي (أمين عام مساعد)	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	١٠,٠
مدير لشؤون استمرارية الأعمال (ف-٤)	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٦٠,٠
منسق لشؤون الحوكمة والحد من المخاطر والمعلومات الإدارية (ف-٥)	الاتحاد البريدي العالمي	١٠,٠
خبير في شؤون الحوكمة والحد من المخاطر والمعلومات الإدارية (ف-٢)	الاتحاد البريدي العالمي	١٠,٠
مدير (مد-١)	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	١,٠
منسق أقدم لشؤون الأمن (ف-٥)	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	٣,٠
مستشار عالمي لشؤون الأمن (ف-٥)	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	١٠,٠
نائب المدير التنفيذي (مد-٢)	برنامج الأغذية العالمي	١,٥
مستشار أقدم لشؤون استمرارية الأعمال (ف-٥)	برنامج الأغذية العالمي	٥,٠
مدير لشؤون الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات (مد-١)	منظمة الصحة العالمية	٥,٠
مدير خدمات البرامج	منظمة الصحة العالمية	٥,٠

(أ) ستبدأ أعمال التنسيق/تحقيق التكامل في عام ٢٠١٦.

سابعاً - الإجراء الذي يتعين على الجمعية العامة اتخاذه

٨٠ - الجمعية العامة مدعوة إلى أن تحيط علماً بهذا التقرير عن التقدم المحرز في تطبيق مبادئ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في إطار إدارة حالات الطوارئ على نطاق منظومة الأمم المتحدة.
